مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العراق في مؤشر الجريمة العالمي 2025

د. باسم خريسان

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

العراق في مؤشر الجريمة العالمي 2025

د. باسم خريسان

يشمل المؤشر السنوي للجريمة العالمي لعام 2025 النصفَ الأول من العام نفسه، والصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية (Numbeo)[1]، ، التي تُعد من أكبر وأشهر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم، وتهتم بتقييم مستوى الجريمة، ودرجة الأمان في دول العالم، وذلك من خلال قياس معدلات ارتكاب الجرائم. يعتمد المؤشر على معايير عديدة كجرائم القتل والسرقة والسطو والاغتصاب حيث يتم ترتيب الدول بمقياس يتراوح من صفر إلى (100)، بحيث كلما اقتربت دولة من (الصفر) كانت معدلات الجريمة فيها قليلة، فيما ترتفع هذه المعدلات في حالة اقتراب تقييم دولة ما من(100) [2].

يتم حساب معدل الجريمة الإجمالي من خلال قسمة العدد الكلي للجرائم المُبلّغ عنها – من أي نوع – على إجمالي عدد السكان، ثم ضرب الناتج في100,000 (لأن معدل الجريمة يُحتسب عادةً على أساس عدد الجرائم لكل 100,000شخص).
تختلف معدلات الجريمة بشكل كبير من بلد لآخر، وتتأثر بالعديد من العوامل. على سبيل المثال، تؤدي معدلات الفقر المرتفعة والبطالة إلى زيادة معدل الجريمة في الدولة. وعلى العكس، فإن تطبيق القانون الصارم والعقوبات الشديدة غالباً ما يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة. كذلك هناك ارتباط قوي بين العمر والجريمة، حيث تُرتكب معظم الجرائم، وخاصة العنيفة منها، من قبل أشخاص تتراوح أعمارهم بين (20 و30) عاماً [3].

---

[1] –(Numbeo) أكبر قاعدة بيانات عالمية لتكاليف المعيشة، ومصدر عالمي يعتمد على المصادر الجماعية لبيانات جودة الحياة. توفر رؤىً حول تكاليف المعيشة، ومؤشرات أسعار المساكن، ومعدلات الجريمة المتوقعة، وجودة الرعاية الصحية، وجودة النقل، وإحصاءات رئيسة أخرى متنوعة.
https://www.numbeo.com/cost-of-living/

[2] – مؤشر الجريمة العالمي: قطر الأكثر أمانا عالميا والعراق تتفوق على مصر، https://rassd.com/445991.htm

[3] – Crime Rate by Country 2025, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/crime-rate-by-country.

أولا : موقع الدول في المؤشر.

تختلف الدول فيما بينها في معدلات الجريمة، فبعضها يعاني من ارتفاع هذه المعدلات مقارنة بدول أخرى استطاعت تحقيق مستويات منخفضة. ويُعزى ذلك إلى أسباب متعددة، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي. تبعاً لذلك، تم تصنيف الدول إلى خمسة مستويات وفقاً لمعدل الجريمة، كما يلي:

1-الدول ذات معدلات الجريمة العالية جداً (مؤشر جريمة من 75 إلى 100)

تضم هذه المجموعة دولاً تعاني من معدلات جريمة مرتفعة جداً، حيث يواجه سكانها مخاطر عالية مرتبطة بالعنف، السرقة، والجريمة المنظمة. غالباً ما تكون هذه الدول ذات تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة. هذه الدول تشمل هايتي(81.0) ، بابوا غينيا الجديدة(80.7) ، فنزويلا(80.5) ، أفغانستان(75.2) ، جنوب أفريقيا(74.6).

2- الدول ذات معدلات الجريمة العالية (مؤشر جريمة من 60 إلى أقل من 75)

تشمل هذه المجموعة دولاً ذات معدلات جريمة مرتفعة نسبياً، مع وجود تحديات أمنية وتأثيرات على جودة الحياة، لكنها أقل حدة من المجموعة الأولى. وهي كل هندوراس(71.9) ، ترينيداد وتوباغو(7.0) ، سوريا(68.4) ، جامايكا(67.4) ، بيرو(66.7) ، جويانا(66.4) ، أنغولا (66.3) ، جمهورية الكونغو الديمقراطية(66.2) ، نيجيريا(66.1) ، الكاميرون(65.5) ، بوليفيا(64.6) ، البرازيل(64.2) ، ناميبيا(63.6))، الأرجنتين(63.3) ، الصومال(63.2) ، اليمن(63.0) ،الإكوادور(62.6)،بنغلاديش(61.5)، بورتو ريكو(61.3) ، زيمبابوي(61.2) ، موزمبيق(61.0) ، كولومبيا (61.0)، تشيلي(60.5) ، جمهورية الدومينيكان(60.4) ، باراغواي(60.1) .

3-الدول ذات معدلات الجريمة المتوسطة (مؤشر جريمة من 45 إلى أقل من 60).

تضم هذه المجموعة دولاً لديها معدلات جريمة متوسطة، حيث قد تكون هناك جرائم لكنها ليست مقلقة بشكل كبير، وغالباً ما تكون هناك أنظمة أمنية أكثر تنظيماً. جزر فيرجن الأمريكية(59.2) ، غواتيمالا(59.7) ، جزر البهاما(59.9) ، فيجي(59.9) ، السلفادور (56.7) ، ليبيا(56.4) ، كينيا(55.8) ، ساحل العاج(55.7) ، فرنسا(55.6) ، جزر المالديف(54.1) ، أوغندا(54.1) ، كوستاريكا(53.7) ، تنزانيا(53.4) ، المكسيك (53.2)، الجزائر(52.9) ، أوروغواي(52.3) ، بليز(52.1) ، قيرغيزستان(52.0) ، منغوليا(51.7) ، ميانمار(51.6) ، بوتسوانا(50.9) ، نيكاراغوا(50.8) ، إيران (5 .50)، إثيوبيا(50.4) ،

كمبوديا(50.2) ، بلجيكا(49.5) ، موريشيوس(49.4) ، الولايات المتحدة الامريكية (49.2)، بيلاروس(49.1).

4-الدول ذات معدلات الجريمة المنخفضة نسبياً (مؤشر جريمة من 25 إلى أقل من 45).

تضم هذه المجموعة دولاً ذات أمن جيد نسبياً، حيث تكون معدلات الجريمة منخفضة، والظروف المعيشية أكثر استقراراً. إيرلندا(48.6) ، ماليزيا(48.6) ، نيوزيلندا(48.5) ، المملكة المتحدة البريطانية (48.4) ، السويد (48.1) ، المغرب(47.5) ، أستراليا(47.4) ، إيطاليا(47.2) ، أوكرانيا(47.0) ، مصر(46.9) ، لبنان(46.9) ، اليونان(46.4) ، إندونيسيا(46.1) ، كندا(45.8) ، غانا(45.8) ، زامبيا (45.6) ، كازاخستان(45.6) ، السودان(45.6) ، تونس(45.0) ، باربادوس(44.9) ، مولدوفا(44.7) ، الهند(44.2) ، ألبانيا(44.2) ، الفلبين(43.4) ، فلسطين(43.2) ، مالطا(43.0) ، بنما(42.7) ، باكستان(42.4)، سريلانكا(42.3)، **العراق(41.9)** ، تركيا(41.4)،مقدونيا الشمالية(41.4) ، البوسنة والهرسك(41.2) ، كوسوفو(41.1).

5-الدول ذات معدلات الجريمة المنخفضة جداً (مؤشر جريمة أقل من 25).

تشمل هذه المجموعة دولاً تتمتع بأمن مرتفع جداً، معدلات جريمة منخفضة جداً، مع أنظمة قانونية صارمة وسياسات أمنية فعالة. هونج كونج(25.5) ، جزيرة مان(20.9) ، عمان (18.6) ، ماكاو(18.2) ، تايوان (17.0) ، قطر (15.4) ، أندورا (15.2) ، الإمارات العربية المتحدة (14.8) [4].

ثانياً : موقع العراق في المؤشر

سجّل العراق تحسناً ملحوظاً في تصنيفه ضمن مؤشر الجريمة العالمي لعام 2025، مقارنةً بالعام السابق 2024 ، الذي احتل فيه المرتبة(80) عالمياً من أصل(146) دولة، حيث بلغ مؤشر الجريمة (44.7) ، ومؤشر الأمان(55.3).

اما في العام 2025 فقد احتل الموقع (58) من أصل(148) دولة شملها مؤشر الجريمة العالمي لعام 2025 بدرجة(41.9) تمثل نسبة الجريمة، في مقابل(58.1) نسبة

[4] – Crime Index by Country 2025 Mid-Year, https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp.

الأمان، وهو في ذلك يكون في المستوى المتوسط حيث تحسّن بـ(22) مرتبة على المستوى العالمي، وسجّلَ انخفاضاً بمقدار(2.8) نقطة في مؤشر الجريمة، و زيادة بمقدار(2.8) نقطة في مؤشر الأمان. وهو موقع جيد نسبياً بالمقارنة مع دول أخرى مثل بريطانيا(63) والولايات المتحدة الأمريكية (58) التي تعيش حالة من الاستقرار والأمان، ولا يمكن مقارنتها مع ظروف العراق المعقدة التي تلعب دوراً مؤثراً في زيادة نسبة الجريمة فيه، ما يمنح العراق فرصة كبيرة في تحسين أمنه في المستقبل ومن ثم تحسين مكانته في مؤشر الجريمة العالمي [5].

عند التعمق اكثر في تحليل كيفية تعامل الناس في العراق مع موضوع الجريمة شعوريا نجد أن ما يقرب من نصف السكان بنسبة(49.44) يرون أن معدلات الجريمة قد ازدادت خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعكس شعوراً متنامياً بالقلق حول الأوضاع الأمنية.

اما فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بالممتلكات، فإن القلق من سرقة المنازل بلغ (39.61)، ومن التعرّض للسطو أو السرقة في الأماكن العامة(39.33) ، في حين أن القلق من سرقة السيارات سجل نسبة(35.90) ، ومن سرقة محتويات السيارات(38.87) ، وتشير هذه الأرقام إلى أن هذه المخاوف لا تزال في المستوى المنخفض نسبياً، وهو ما قد يدل على تحسّن نسبي في الإجراءات الأمنية أو على انتشار محدود لمثل هذه الجرائم.

أما من الناحية الشخصية، فقد بلغت نسبة القلق من التعرّض لهجوم جسدي(40.43) ، وهو ما يضعها ضمن المستوى المتوسط، بينما بلغ القلق من التعرّض للإهانة أو الإساءة اللفظية(39.31) ، ومن الهجمات بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو الجنسي(33.33) ، وجميعها تُصنَّف ضمن النطاق المنخفض، ما يدل على مستوى مقبول من التعايش الاجتماعي في المجتمع العراقي. وفيما يتعلق بالمشاكل المجتمعية الأخرى، فإن القلق من انتشار تعاطي المخدرات أو الاتِّجار بها بلغ(34.79) ، وهو منخفض نسبياً، بينما سجّلت الجرائم المرتبطة بالممتلكات مثل السرقة والتخريب نسبة(41.79) ، والعنيفة منها مثل الاعتداءات المسلحة نسبة(43.60) ، ما يشير إلى وجود درجة من التحدي الأمني في بعض المناطق.

[5] – Crime Index by Country 2025 Mid-Year, https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp.

أما أبرز التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، فتتمثل في الفساد والرشوة، حيث بلغت نسبة القلق من هذه الظاهرة(65.24) ، ما يضعها في المستوى المرتفع. ويُعد الفساد من أبرز المشكلات التي تؤثر على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وتعطّل جهود التنمية والإصلاح.

بشكل عام، يمكن القول إن العراق يشهد وضعاً أمنياً يتراوح بين المقبول والمتوسط في أغلب جوانبه، مع تحديات محددة تتطلب تركيزاً خاصاً، وعلى رأسها الفساد ومظاهر العنف في بعض المناطق. ولا يزال هناك مجال واسع لتعزيز الأمن، وتحسين العدالة، وبناء الثقة بين المواطن والدولة [6].

هذا التحسّن لم يكن مجرد تغيير رقمي، بل يعكس تغيراً حقيقياً في الواقع الأمني داخل العراق، خاصةً في بعض المدن الكبرى. ما الأسباب وراء هذا التحسّن؟.

يمكن تلخيص العوامل الرئيسة التي ساهمت في تحسين موقع العراق في المؤشر العالمي للجريمة كما يلي:

1. تعزيز الإجراءات الأمنية في العاصمة بغداد وبعض المحافظات غير المستقِرة امنياً، والتي شملت حملات لمصادرة السلاح غير المرخّص وزيادة الانتشار الأمني.
2. تطوير القدرات الاستخباراتية لدى القوات الأمنية، خصوصاً في تتبع شبكات الجريمة المنظمة.
3. انخفاض وتيرة الإرهاب بعد دحر تنظيم داعش الارهابي في العديد من المناطق، مما أتاح للسلطات الأمنية إعادة ترتيب أوضاعها.
4. مبادرات المصالحة الاجتماعية والحد من النزاعات العشائرية، التي كانت تشكل أرضاً خصبة لأعمال العنف والانتقام.
5. تحسّن نسبي في الوضع الاقتصادي والخدمي في بعض المحافظات، ما أسهم في تقليل مسببات الجريمة المرتبطة بالفقر والبطالة.
6. دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في رفع وعي المواطنين بضرورة التبليغ عن الجرائم، ومراقبة الأداء الأمني.

7- شهدت القدرات الأمنية في العراق تطوّراً ملحوظاً في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية والرقمية والإلكترونية، إلى جانب تفعيل أنظمة المراقبة عبر الكاميرات في

[6] –CRIME IN IRAQ, https://www.numbeo.com/crime/country_result.jsp?country=Iraq.

الأماكن العامة، مما أسهم بشكل فاعل في الحد من معدلات الجريمة وتعزيز الشعور بالأمان لدى المواطنين.

8- أسهم تطوير القدرات المعرفية لدى الأجهزة الأمنية في الكشف عن الجرائم، وذلك من خلال الدورات التدريبية العديدة التي نُظِّمت داخل العراق وخارجه.

إن التحسّن الملحوظ في تصنيف العراق على مؤشر الجريمة العالمي يعكس جهوداً أمنية ومجتمعية بدأت تؤتي ثمارها. ومع أن العراق لا يزال يُصنّف ضمن الدول ذات معدلات الجريمة المتوسطة، إلّا أن التقدم الذي حصل في العام (2025) يمنحه فرصة حقيقية لتعزيز الأمن وتحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. لذلك، فإن الحفاظ على هذا التقدم يستلزم استمرار الدعم المؤسسي للأجهزة الأمنية، وزيادة الاهتمام بالجوانب الوقائية والتنموية، ما سيُسهم في خفض معدل الجريمة بشكل أكبر في السنوات المقبلة.

ثالثاً: توصيات لتحسين واقع الأمن وتقليل مستويات الجريمة في العراق

1. ضرورة تبني مؤشر الجريمة العالمي كمرجع استراتيجي:

على المؤسسات الأمنية في العراق، وعلى رأسها وزارتيّ الداخلية والدفاع، اعتماد مؤشر الجريمة العالمي الصادر عن الجهات الدولية مثل (Numbeo) كأداة تحليلية دورية، لقياس ومقارنة مستوى الجريمة والأمان في العراق مع دول العالم. يساعد ذلك في تحديد مواقع القصور وتقييم فاعلية السياسات الأمنية المُتّبعة.

2. إنشاء مؤشر وطني عراقي للجريمة والأمان:

من الأهمية بمكان تطوير مؤشر وطني شامل لقياس معدلات الجريمة والأمان، يأخذ بنظر الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والجغرافية لكل محافظة. يجب أن يكون هذا المؤشر مستنداً إلى بيانات دقيقة ومُستحدثة تصدر شهرياً أو فصلياً، ويتضمن مؤشرات نوعية (كالجرائم المنظمة، الجرائم الاقتصادية، الجرائم العنفية، إلخ).

3. توسيع الرؤية الأمنية لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية:

يجب ألا يُنظر إلى الجريمة بوصفها مجرد قضية أمنية، بل كظاهرة مرتبطة بالفقر، البطالة، التعليم، والمشاكل الاجتماعية. وبالتالي، فإن أي استراتيجية لمكافحة الجريمة يجب أن تكون متعددة الأبعاد، تشمل وزارات ومؤسسات أخرى كالتخطيط، العمل، التربية، والصحة.

لا بد من رفع كفاءة منتسبي الأجهزة الأمنية عبر برامج تدريب تخصصية تعتمد أحدث المفاهيم في علم الجريمة،. كذلك، ينبغي دمج علوم مثل علم النفس الجنائي، وتحليل السلوك، ضمن مناهج التدريب الأمني.

6. التحول الرقمي وأتمتة العمل الأمني كأداة لمكافحة الجريمة:

تُعد أتمتة المؤسسات الأمنية من أهم أدوات تقليل الفساد الإداري وتحسين سرعة وفعالية الاستجابة للجرائم. يشمل ذلك استخدام قواعد بيانات مُوحَدة للمجرمين، وربط الكاميرات الذكية، ونشر تطبيقات للتبليغ الفوري عن الجريمة في جميع المحافظات.

7. تعزيز دور الإعلام في بناء الثقة المجتمعية بالأمن:

على وسائل الإعلام المختلفة أن تتبنى خطاباً متوازناً وموضوعياً لا يقتصر على عرض الجرائم ومظاهر العنف، بل يُبرز التحسّن الأمني والنجاحات التي تم احرازها في مجال مكافحة الجريمة. هذا الخطاب سوف يسهم في بناء رأي عام داعم للأجهزة الأمنية، ويعزز من الشعور بالأمان الجماعي.

8- اعتماد الأسس العلمية في عمل المؤسسات الأمنية.

يتطلّب تحسين أداء المؤسسات الأمنية العراقية التحوّل من الأساليب التقليدية إلى نهج علمي يستند إلى البيانات والتحليل والتخطيط الاستراتيجي. ويشمل ذلك تبني مفاهيم إدارة المخاطر، وتحليل الجريمة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، واعتماد تقنيات حديثة في الرصد والاستجابة. كما أن توحيد قواعد البيانات الأمنية وتطوير نظم معلومات متكاملة بين الأجهزة المختلفة يسهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل التكرار والازدواجية.

9- إدخال منتسبي المؤسسات الأمنية في دورات أمنية مستمرة في مجاليَّ الأمن والقانون.

التطوير المهني المستمر لمنتسبي الأجهزة الأمنية يُعد ضرورة لمواكبة التحديات المتغيّرة في بيئة الأمن الوطني. ومن المهم تنظيم دورات تدريبية تخصصية تتناول أحدث الأساليب في مجالات مكافحة الإرهاب، الجرائم الإلكترونية والرقمية والسيبرانية، إدارة الأزمات، وحقوق الإنسان. كما يجب التركيز على الجوانب القانونية في التدريب لضمان التزام العناصر الأمنية بسيادة القانون والحفاظ على الحقوق المدنية، مما يعزز من ثقة المواطن بالمؤسسات الأمنية.

10- إشراك المجتمع في عملية بناء الأمن في البلاد.

لا يمكن تحقيق أمن مستدام دون شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع. ويشمل ذلك إشراك المواطنين في التبليغ عن الأنشطة المشبوهة، وتفعيل مفهوم "الشرطة المجتمعية"، وتعزيز ثقافة التعاون بين السكان والأجهزة الأمنية. كما يُعد المجتمع المدني والإعلام شريكاً أساسياً في التوعية والتثقيف بقضايا الأمن، بما يخلق بيئة داعمة للوقاية من الجريمة ويسهم في بناء ثقة متبادلة بين الدولة والمواطن.

***